

بالاشتراك مع



ائتلاف "المواطنة والازدهار"



Solidar
سوليدار تونس TUNISIE



دراسة استطلاعية حول الانتظارات والقيم في المجتمع التونسي

سبتمبر 2019

تقرير تألفي

المحتوى

3	جداذة فنية.....
4	مقدمة :
4	كيف يمكن قراءة النتائج ؟
7	أولا : الاتجاهات الثقيلة Les tendances lourdes
7	1-المستقبل والتأثير فيه:.....
10	2ملامح المواطنة وخدمات الدولة:
14	3-الثقة في أدوار الفضاء العام :
18	4-الثقة الذاتية في التأثير في واقع ومستقبل المجتمع :
20	5-العمل وقيمة العمل:.....
21	6-الروابط الاجتماعية ونمط العيش:
22	7-العامل الديني :
24	ثانيا : الاشارات الضعيفة Les signaux faibles
24	1-حدود التسامح:
25	2-مسارات الاصلاح :
26	3-دور المرأة في الحياة الخاصة والعامة :
27	4-العلاقة الانجابية :
28	5-السعادة الذاتية:
29	أي جيل للمستقبل ؟:.....
30	ثالثا: الاتجاهات الصاعدة Les tendances émergentes
30	1-الثقة في البلديات :
31	2-اكبر المخاوف :
31	3-ارتفاع الانتظارات :
31	4-ملامح المشاركة المدنية :
33	ملخص

جذاذة فنية

تم انجاز الدراسة في الفترة الممتدة من 1 اوت الى 20 اوت 2019.

العينة و المنهجية:

شملت عينة عشوائية متعددة المراحل متمثلة في 1200 مستوجبا و مستجوبة تم حصرها بشكل تمثيلي و 1357 وحدة منزلية.

وفقا للمتغيرات التالية:

- النوع الاجتماعي
- العمر
- المستوى التعليمي
- مكان الإقامة

و قد تم توزيع عدد الوحدات السكنية على 120 منطقة عد تم سحبها بطريقة عشوائية من قبل المعهد الوطني للإحصاء مع مراعاة التوزيع النسبي حسب جميع الولايات و حسب المناطق الحضرية و غير الحضرية.

جمع البيانات :

تم تنفيذ الاستطلاع بشكل مباشر وجها لوجه داخل الوحدات السكنية على اللوحات الرقمية و جمع البيانات حسب تقنية (computer assisted personal interviewing)CAPI و اعتمادا على تطبيق ARESTO التي تضمن الاطلاع المباشر على احداثيات GPS لكل باحث إضافة الى اعتماد تقنيات مراقبة أخرى لجودة البيانات .

عدد الاسئلة الموجهة : 237

مقدمة :

بمبادرة من ائتلاف "المواطنة و الازدهار" وبالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية في نطاق محور الدراسات المقارنة لقيم المستقبل ، ، تم انجاز هذه الدراسة كنواة لعمل بحثي سيكون منطلقا لنقاشات أعمق في المجال العام ، تشمل القيم المؤسسة للحاضر وللمستقبل من خلال المحاور التالية :

-مدى تجذر قيمة وثقافة العمل

- درجة ترسخ الثقة بين السلطات والمجتمع

-امكانية تكريس مبدأ الإدارة في خدمة المواطن

- تكريس ثقافة النجاح (العلاقة بالنجاح)

كيف يمكن قراءة النتائج ؟

1- تمت صياغة الاستبيان وفقا لتمشي سيكو اجتماعي ، من منطلق أن المواقف les

attitudes لا تتطابق أليا مع السلوكات les comportements . يتموقع هذا

التمشي المنهجي من منطلق الدراسات التي أنجزت حول مجال القيم وتحديدًا فيما

يتصل بالتناقض بين مواقف الطلاب من الموقف من الظواهر الاجتماعية السائدة :

الفساد، الغش، العنف ..الخ وممارسات تلك الظواهر ومعايشتها من خلال التجربة

مثلا. وقد أدى هذا التأكد من غياب العلاقة الالية ، الى

2- اقتراح التخلي عن دراسة المواقف في تحديد مستقبل المجتمعات¹. على أن الاعمال اللاحقة بدت اكثر دقة من حيث التنبؤ بفاعلية السلوك² ، الامر الذي تطلب الربط بين اسئلة الرأي القريب من التصور العام (مثلا الى اي حد ترى بأن الفساد قد استشفى في المجتمع وبين اسئلة السلوك هل اعطيت رشوة يوما ما خلال السنوات الثلاث الأخيرة)

3- هذا التمشي المعتمد من خلال الدراسة ، عكس مستويات التقارب والتطابق والتباعد أيضا بين هذين المستويين ، حيث يتضح بان بعض المواقف ، نادرا ما تكون منسجمة مع بعض السلوكيات العملية ، والعكس أيضا صحيح. ذلك أن طرح أسئلة ذات صلة بقضية المساواة بين الجنسين أو تصور مستقبل البلاد أو التسامح ، يختلف بحسب ان كان السؤال عاما أو خصوصا يهم الفرد المستجوب في حد ذاته. لذلك جاءت نتائج الدراسة لتؤكد التباعد المتوقع بين صورة سلبية للتونسيين ازاء واقعهم اليومي وتصورهم العام ، وبين صورة أخرى مختلفة نسبيا ازاء خيارات عملية دقيقة من مسائل السلوك الشخصي أو الخيارات الشخصية في مجالات الحقوق والحريات والمساواة و المشاركة والعمل والترفيه والاسرة والحياة العامة. وفي هذا الصدد تحديدا تشير النتائج الى أنه ثمة بكل تأكيد فارق بين الرغبة في تعزيز الحريات الفردية والعامة ، وبين التعبير لدى قطاع واسع عن الحاجة الى سلطة رجل قوي ، مع استمرارية رفض أغلبي لفكرة تدخل المؤسسة العسكرية (رغم شعبيتها) في الحكم وفي السياسة .

¹ Wicker, A. M., 1969, « Attitudes versus action: the relationship of verbal and overt behavioral responses to attitude object ». *Journal of Social Issues*, 25 : 41-78.

² Ajzen, I., & Fishbein, M., 1997, « Attitude-behavior relations : A theoretical analysis and review of empirical research ». *Psychological Bulletin*, 84: 888-918.

4- يظهر هذا التباعد ايضا في مسألة التسامح وما يتصل بها من مواقف ، حيث تبدو مسألة التسامح مطلوبة للغاية ومعبرة عن جزء من الثقافة المدنية للتونسين ، الا أن هذا الميل قد لا يفسر في نفس الوقت الموقف المتردد أحيانا ازاء المهاجرين الاجانب على التراب التونسي ، وتحديدًا المهاجرين الافارقة .

5- كذلك ايضا فيما يتعلق بالترابط بين معاشة تجربة الفساد بشكل شخصي من ناحية ، وبين الصورة الرائجة عن الفساد. ففي حين يبدو حجم الذين عاشوا تجربة فساد ضعيفة نسبيًا ، وكذلك بالنسبة للذين عاشوا تجارب "أمنية" مباشرة ، نسبيًا ، فإنه تميل الأغلبية الى إعادة انتاج المواقف السائدة في المجتمع وفي الخطاب السياسي والاعلامي ، وبشكل لافت ، لشعار " الكل الفاسد" Le Tout pourri

6- وفي حين يتم التأكيد على أهمية الديمقراطية لدى قطاع مهم من الراي العام ، مع التأكيد على الحاجة الى رجل قوي ، نجد في نفس الوقت التأكيد على عدم جدوى التمثيل النيابي ، وهو ما يرتقي أحيانا الى المواقف المضادة للتمثيل ولفكرة التمثيل . والى حد ما فإنه تحصد المؤسسة البرلمانية نتائج الصور والمواقف الساخرة المتداولة في الاعلام ذات الصلة بين ما أصبح يعرف بالسياحة النيابية في البرلمان وكذلك التباطؤ في سن بعض القوانين. ومع ان لهذا الموقف من البرلمان صلة وطيدة بظواهر مشابهة سجلت في مجتمعات طغت عليها الشعبوية والرايكية السياسية ، فإن هذا التوجه لا يقلل من الرغبة في المشاركة في الانتخابات أو في التصويت لانتخاب المجلس النيابي القادم.

وبشكل عام يمكن توزيع هذه الاتجاهات كالتالي :

- Les tendances lourdes الاتجاهات الثقيلة
- Les signaux faibles الاشارات الضعيفة
- Les tendances émergeantes الاتجاهات الصاعدة

أولا : الاتجاهات الثقيلة Les tendances lourdes

يمكن حصر الاتجاهات الثقيلة في مسائل منها ما يتصل بتأكد تغلغل أزمة الثقة في واقع السياسات والنتائج المترتبة عليها خلال المستقبل المنظور (مع التمسك بمكاسب الحرية في التعبير)، ومنها ما يتصل بمستقبل الشرعية القانونية والمؤسسية للدولة ، ثم اخيرا ما يتصل بالفاعلية والايمان بالقدرة على التأثير في مجريات الامور وتصور "تونس المستقبل" . تبدو كل هذه العوامل شديدة الاتصال بمستقبل الدولة والمؤسسات وواقع ومستقبل الطبقة الوسطى وفاعلية الاقتصاد. الا أنها تتمحور من خلال عدد من الاشارات كالتالي :

1- المستقبل والتأثير فيه:

فيما يتعلق بتصور التونسيين للمستقبل أو بالأحرى تصورهم لمستقبل البلاد وما يمكن أن تكون عليه، تذهب معظم الآراء في اتجاه ايجابي موسوم بالواقعية ، حيث جاءت الخيارات كالتالي :

- بلد نظيف (22 بالمائة)

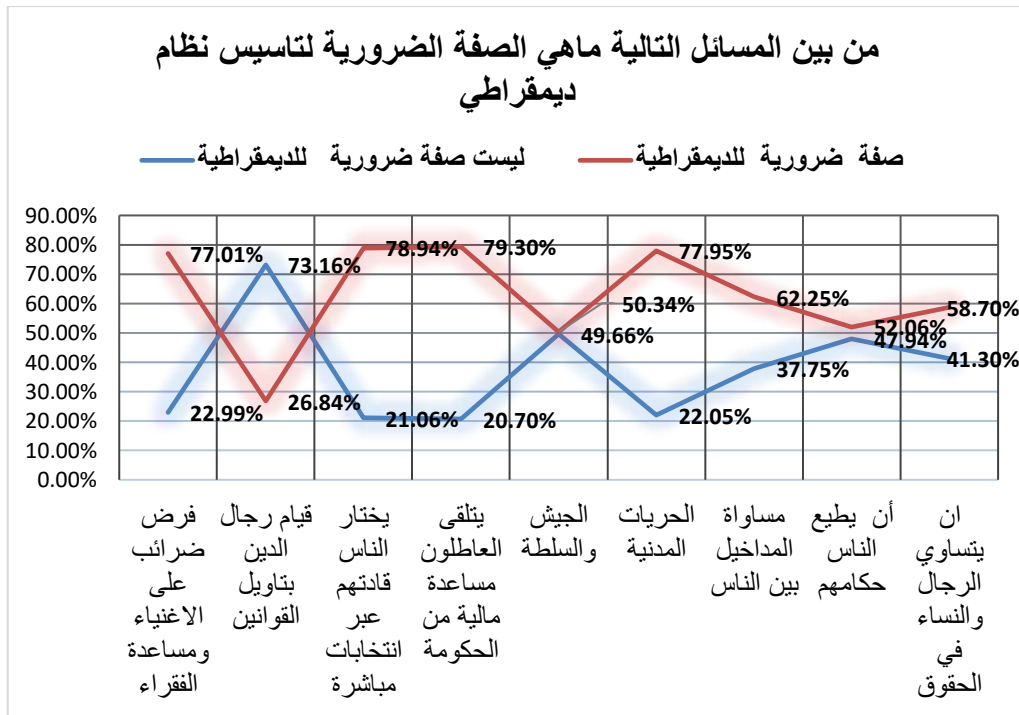
- بلد مصنع (14,6 بالمائة)

- بلد ذا نظام تعليمي جيد (11,1 بالمائة)

جدير بالملاحظة أنه ،وعند السؤال عن الديمقراطية بصيغة : من بين المسائل التالية ، ماهي الصفة الضرورية لتأسيس نظام ديمقراطي ؟ يتبين من الانتظارات بان معظمها يتمحور في

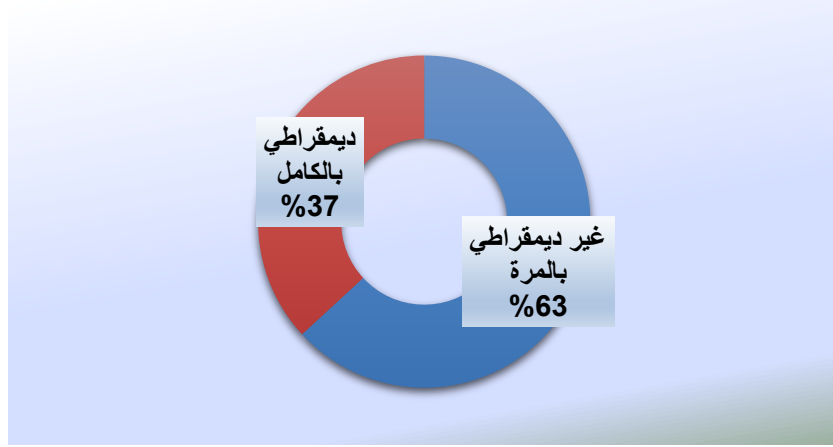
الربط بين الديمقراطية والمسألة الاجتماعية من قبيل : المطالبة بفرض ضرائب على الاغنياء ومساعدة الأكثر فقرا (77 بالمائة) وتلقي العاطلين لمساعدة مالية (79 بالمائة) ، يلي ذلك مباشرة اختيار المواطنين لقادتهم بشكل مباشر (78 بالمائة) والحريات المدنية (77 بالمائة). ويتضح من خلال كل ذلك، بأن المسألة الاجتماعية ، وان لم تلغى أو تعوض محورية وأهمية التمثيل السياسي، الا انها تظل في جوهر التمثل العام للمسألة الديمقراطية .

الرسم (1) :



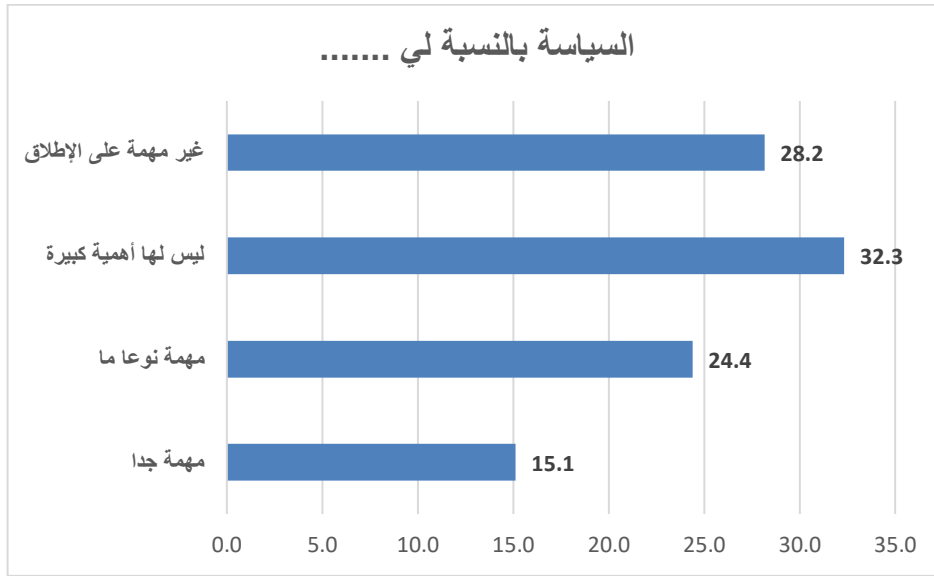
وفيما يتعلق بالسؤال : ما مدى ديمقراطية الحكم في تونس؟ فلقد أجاب 63 بالمائة بأنه غير ديمقراطي ، مقابل 37 بالمائة رأوا بأنه بالرغم من الصعوبات يظل ديمقراطيا.

الرسم (2) : حسب رأيك ما مدى ديمقراطية الحكم في تونس؟



على أن وسائل التأثير في صنع هذا المستقبل تظل ، في المقابل مهمة بقدر أهمية السياسة بصفتها الوسيلة الأسلم والأنجح لتغيير الأوضاع. في هذا الإطار يصرح ما لا يقل عن 40 بالمائة بكون السياسة والمشاركة في الحياة العامة "من باب الاهتمام والانشغال"، هي مهمة أو مهمة جدا .

الرسم (3) :

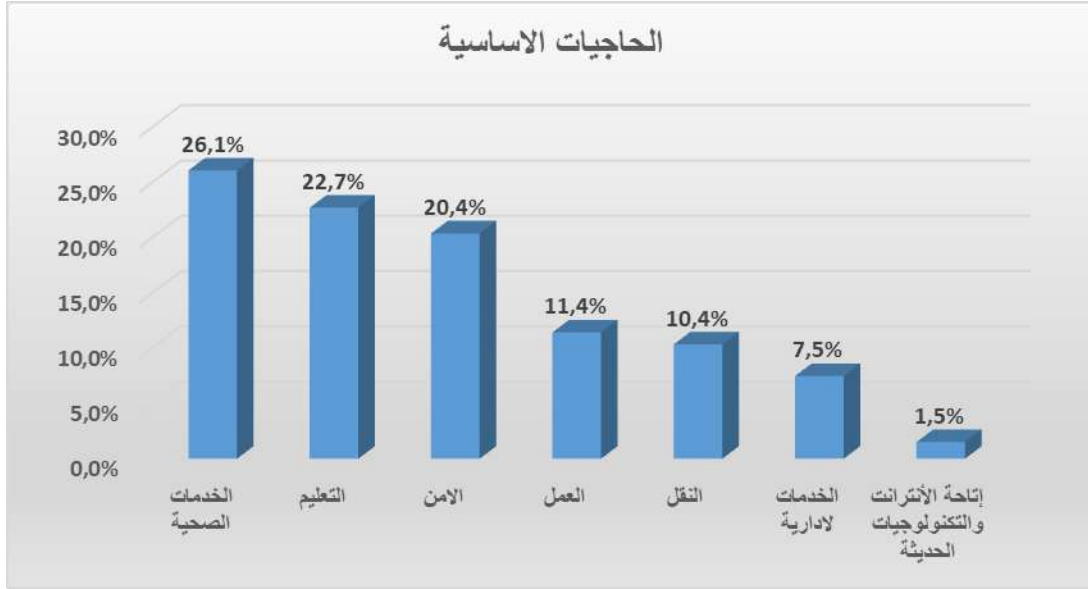


2- ملامح المواطنة وخدمات الدولة:

تختلف نوعية وجودة الخدمات المقدمة الى المواطن ، بحسب الاطراف المقدمة والتي تحدد ان كان حريفا (في القطاع الخاص) أم مواطنا مستقيدا من الخدمة (في القطاع العام). وفي ضل الوضع الحالي ، تعاني "المؤسسات العمومية من تراكم كبير للخسائر بلغ 6500 مليون دينار تونسي أي نحو 2.7 مليار دولار". (2018) مما أنعكس على التطوير الجهوي واللامركزي للخدمات في مجالات التعليم والصحة بشكل خاص. في هذا الاطار يطرح الجدل القائم حول مصير بعض الشركات العمومية المقدمة للخدمات : ماء، كهرباء ونقل وحتى ضمن القطاع المصرفي .. الخ , من هذا المنطلق يطرح مستقبل الخدمات كسؤال جوهرى ويتأكد اللاحاح المتزايد على دور ايجابي للدولة الراعية. يشمل ذلك خدمات الصحة والتعليم والنقل مع الانفتاح على المنافسة الفردية. في هذا الصدد يأت تحديد الحاجات الاساسية Basic needs. حيث يقع التاكيد على أهمية الخدمات الصحية (26 بالمائة) ، ثم التعليم (22 بالمائة) ، ثم الخدمات

الامنية (20 بالمائة) ، ثم العمل (11 بالمائة) والنقل (10 بالمائة) والخدمات الادارية اليومية (7,5 بالمائة) واتاحة الانترنت (1,5 بالمائة).

الرسم (4) :



أما وبخصوص التوقعات للمستقبل ، فهي توزع لدى العينة المستجوبة كالتالي :

التصرف بكل حرية (المرتبة العاشرة = بنسبة 21 بالمائة)

الشعور بالاحترام (المرتبة الخامسة = بنسبة 18 بالمائة)

الشعور بالقيمة (المرتبة الرابعة = بنسبة 25 بالمائة)

العيش في أمان (المرتبة الثانية = بنسبة 28,5 بالمائة)

العيش في سلام (المرتبة الثانية = بنسبة 26 بالمائة)

حرية التعبير (المرتبة الثامنة = بنسبة 13 بالمائة)

توفير خدمات ادارية ذات جدوى (المرتبة السادسة = بنسبة 17 بالمائة).

توفير انترنت وخدمات تكنولوجية بصفة مبسطة (المرتبة التاسعة = بنسبة 23 بالمائة)

توفير فرص عمل للأقارب (المرتبة العاشرة = بنسبة 18 بالمائة)

اتاحة المشاركة في الاسواق العالمية (المرتبة التاسعة = بنسبة 19 بالمائة)

الجدول (1) : انتظارات التونسيين المستقبلية

	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة	المرتبة السادسة	المرتبة السابعة	المرتبة الثامنة	المرتبة التاسعة	المرتبة العاشرة
التصرف بكل حرية	5,9	5,8	16,4	11,6	8,3	12,7	7,3	2,0	10,1	21,4
الشعور بالاحترام	6,2	10,5	14,4	27,1	18,4	8,1	9,0	2,6	1,3	2,1
الشعور بالقيمة	11,9	13,3	23,1	25,3	13,5	5,6	3,6	1,3	1,7	,8
العيش في أمن	22,8	28,5	20,9	8,8	9,4	3,9	1,2	2,3	1,3	1,0
العيش في سلام	20,3	26,6	11,0	7,7	7,5	10,1	8,0	5,8	0,0	2,7
حرية التعبير	7,9	7,5	7,5	7,5	12,5	11,8	11,1	13,7	13,7	6,1
توفير خدمات إدارية ذات جدوى	9,4	4,3	1,9	3,9	8,3	17,9	17,7	16,1	9,6	9,9
توفير خدمات تكنولوجية و انترنات بصفة مبسطة	2,4	1,3	3,4	,6	9,0	12,2	16,0	14,0	23,0	18,9
توفير فرص العمل للأقارب	7,2	2,1	,7	4,3	5,4	11,4	11,8	17,6	20,1	18,8
اتاحة المشاركة في الأسواق العالمية	5,8	0,0	,6	3,2	7,7	6,4	14,3	24,5	19,2	18,3

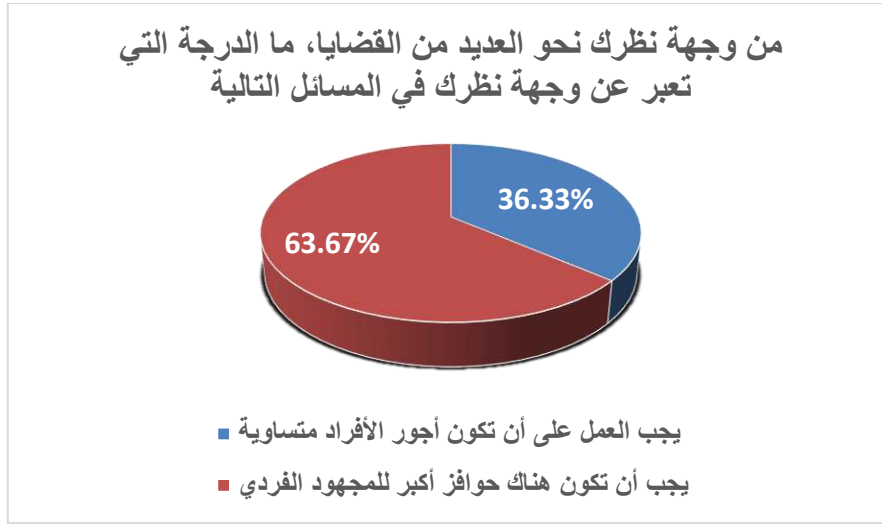
في نفس السياق ، تؤكد معطيات الاستطلاع بأن فكرة المساواة المطلقة في الأجر (36 بالمائة

(لا تبدو مقبولة عند الأغلبية التي ترى بأن على الأجر أن يتم تحديده وفق الجهد والحوافز ,)

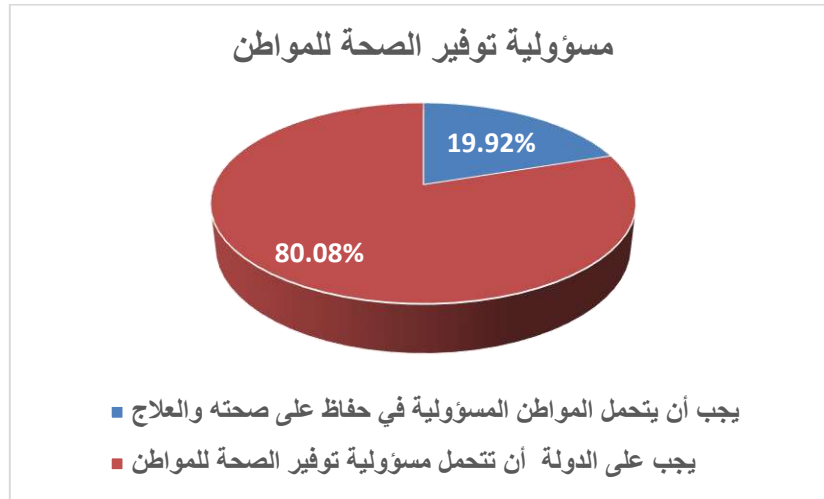
63 بالمائة) , أما عن الخدمات ، وفيما يتعلق بتحمل نفقات الصحة فترى أغلبية بأن الدولة

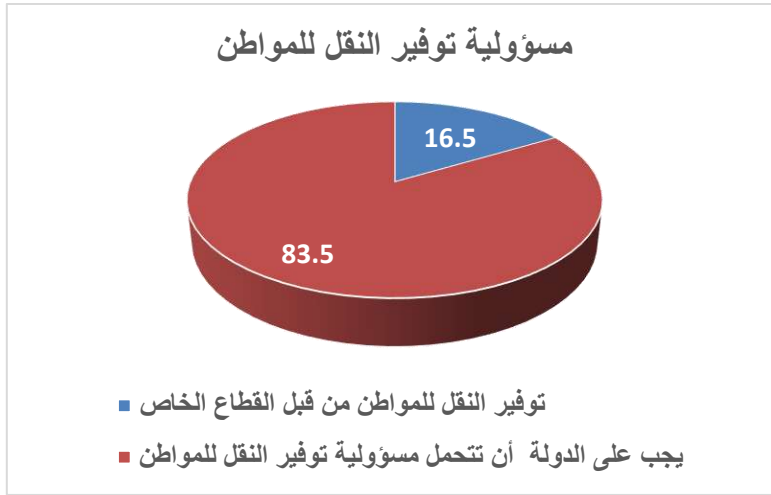
وليس الافراد أن تضمن خدمات العلاج. (80 بالمائة). نفس المعطى ينطبق على خدمات النقل (83 بالمائة) والتعليم (80 بالمائة).

الرسم (5).

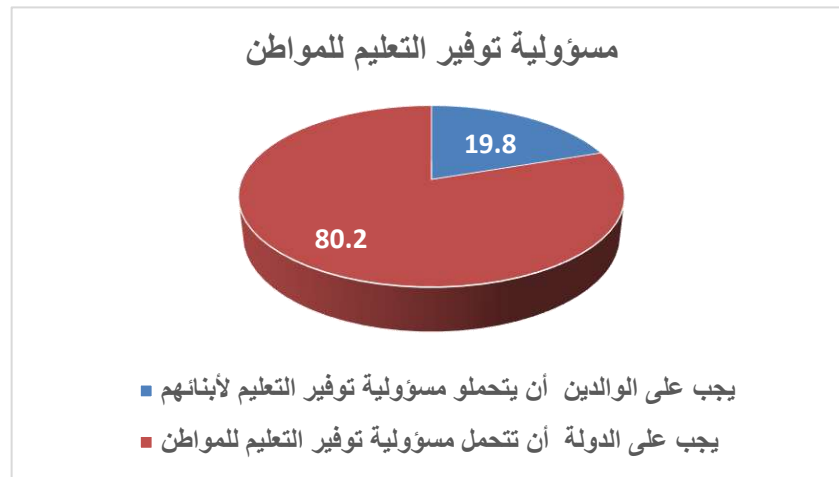


الرسوم (6 و 7).





الرسم (8).



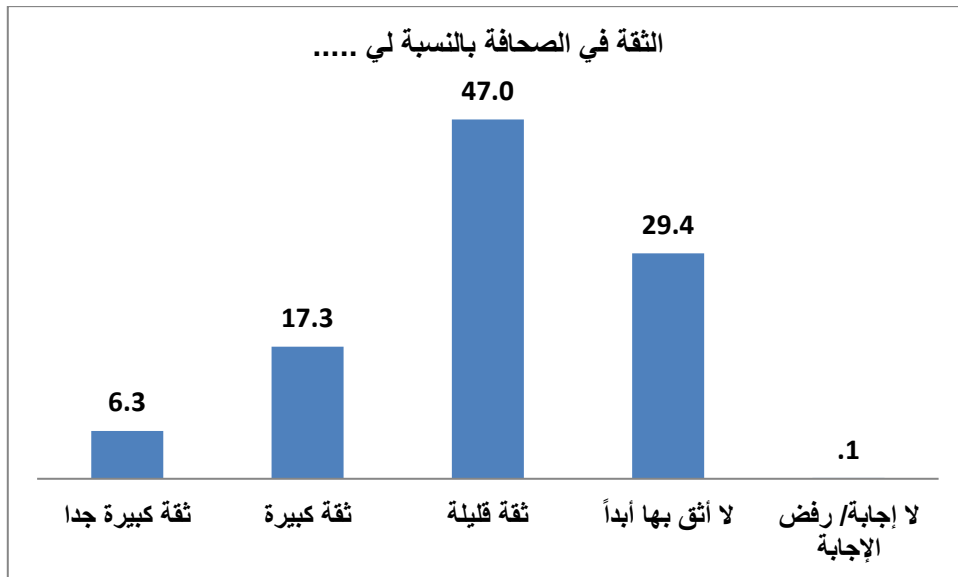
3- الثقة في أدوار الفضاء العام :

ويقصد بالمجال العام في هذه الدراسة: الفضاء المستقل عن الأجهزة الإدارية للدولة ذات الطبيعة التدخلية، الانضباطية والمستقل كذلك عن السيطرة العائلية وغيرها من أشكال الروابط الأخرى كالقبيلة والجهة..إلخ. هذا الفضاء هو الذي نجده في الأسواق، والمقاهي، والصحافة، والمحاكم ومجال كتابة العرائض ، وغيرها من الفضاءات العامة التي تدور فيها النقاشات.. وإذا جزمنا بأن المجال العام بأنه هو المساحة أو الفضاء المدني العقلاني العام؛ فإن هذا الفضاء

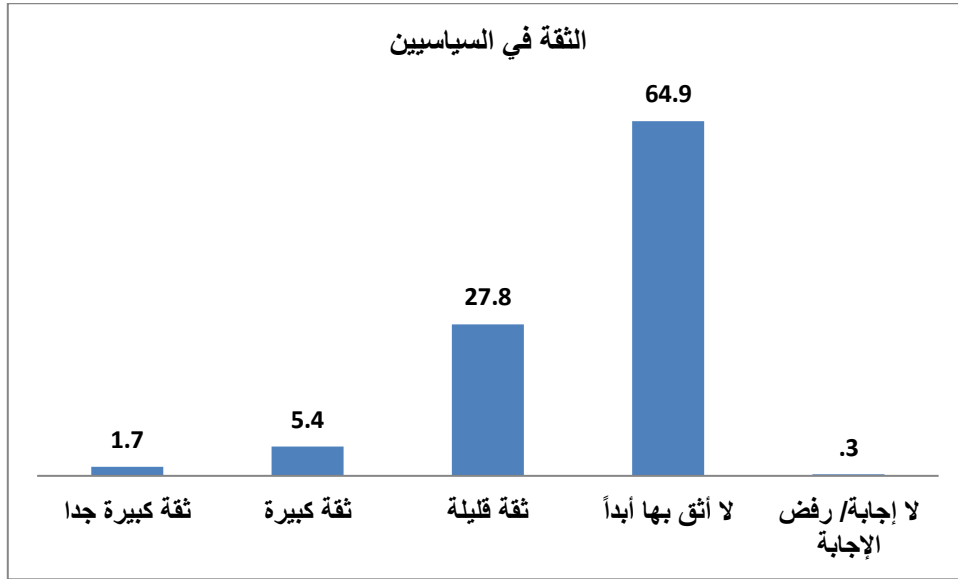
هو ساحة لصراع عدة أطراف وقوى داخل المجتمع، وهو أيضا ليس موزعًا بالعدل بين الفئات، ولا يمكننا تصويره كتعبير عن ثقلها العددي فقط، لكن كذلك ثقلها الرمزي والسلطوي والاقتصادي والتاريخي وغير ذلك. ويقدم المجال العام على هذا النحو وبهذا الفهم، للقوى الاجتماعية المتصارعة باختلاف أوزانها، أدوات سلمية وديمقراطية لإدارة صراعتها. والمجال العام في أي مجتمع ينشأ ويتطور ويتسع ويضيق في سياق وظروف تاريخية، ويتم بناؤه وفق صراعات اجتماعية معينة.

في هذا الصدد شمل الاستطلاع معرفة مستوى ثقة الفئات المستجوبة في الصحافة (بكل أصنافها) وكان رصيد الثقة فيها لا يتجاوز 24 بالمائة. ويمثل هذا الحجم من اللاتقة تحدي جوهري لعملية الاتصال السياسي والمجتمعي من حيث أنه سي طرح تدريجيا مسألة مصداقية الخطاب ومن ثم مصداقية السياسات وحتى المعطيات. كما يفسر هذا اللجوء المتزايد الى الاعلام الالكتروني بكل مكوناته غير الحرفية . هذا الخوف من عدم المصداقية يترجمه وجود 65 بالمائة كنسبة مستجوبين لا يتقون مطلقا في السياسيين بكل اطيافهم.

الرسم (9):



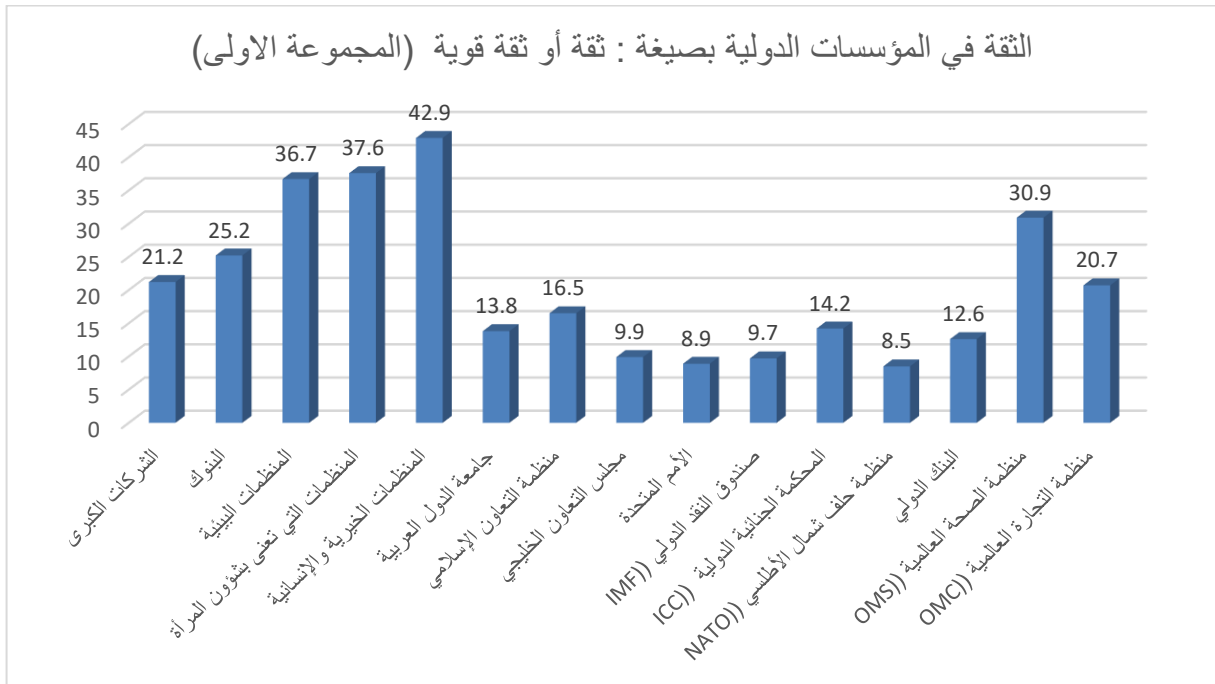
الرسم (10):



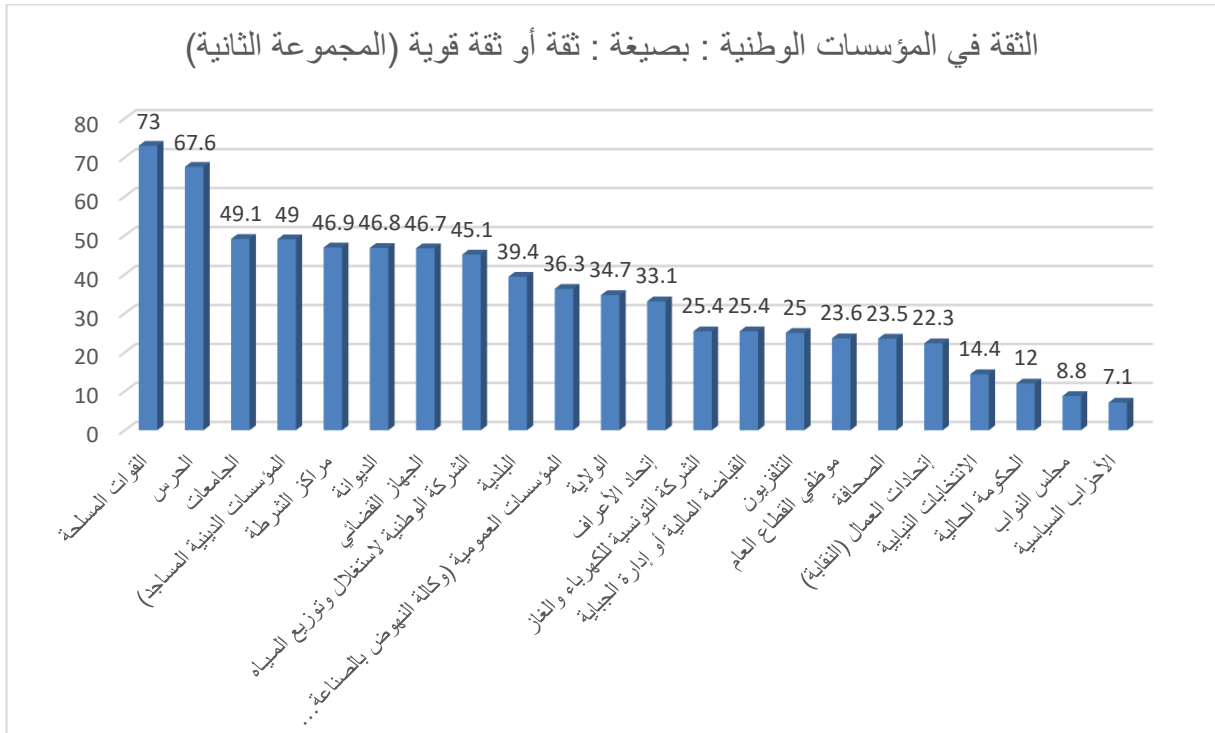
ومن خلال النتائج ، تبدو قابلية الانخراط في المنظمات المدنية ضعيفة الى حد كبير . ويشمل الامر معظم المنظمات دون استثناء بما في ذلك اتحاد الشغل واتحاد الاعراف واتحاد الفلاحين. ان من أهم ميزات هذا الوضع هو تنامي الاعتقاد بنسبية التأثير في مجريات الاحداث. وتشمل حالة العزوف عن الانخراط نلك معظم المستجوبين بالاضافة الى وجود عزوف ملحوظ في مستوى الفئات الشبابية بقطع النظر عن المستوى التعليمي . على ان ضعف نسبة الانخراط وحتى الثقة في المنظمات المطلوبة لا يلغي الاحتجاجية الاجتماعية او المطلوبة التي يعكسها تنامي توجهات قطاعية تتحرك في اطارها، بحيث اصبحت القطاعية هي العامل المحدد في التحركات والتي لا تشمل الاقتصاد الصامت أي الاقتصاد غير الرسمي. تعمل الاحتجاجية الاجتماعية كمتغير مستقل " وقطاعي" الا أنها توظف المنظمات في أحيان كثيرة ، ضمن

عمليات التفاوض المطلبي ، مما يعطي انطباعا بأن التحركات الاحتجاجية القطاعية هي مؤشر على تنامي حجم الاخراط في المنظمات، الأمر الذي يبدو غير مؤكد بالمرّة ، من حيث حالة الاعراض التي تعاني منها المنظمات بنفس القدر الذي تعاني منه الأحزاب. أما وفي سجل انعدام الثقة فيمكن أن نسجل نسب دنيا تبدأ مع : الأحزاب السياسية الى البنك الدولي الى اتحاد النقابات الى قرار المشاركة في الانتخابات النيابية. اما وعن مستوى الثقة في المؤسسات : فيتضح على المستوى الخارجي بأن الثقة في جامعة الدول العربية (13 بالمائة) هي من بين النسب الدنيا الاكثر دلالة الى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (9 بالمائة) . أما وفيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية فتتقدم المؤسسة العسكرية بنسبة 73 بالمائة من مستوى الثقة الى جانب الجامعات (49 بالمائة) والمؤسسات الدينية (49 بالمائة). في المقابل ، نجد في اسفل القائمة : الأحزاب (7 بالمائة) والبرلمان (8 بالمائة).

الرسوم (11 و 12):



الثقة في المؤسسات الوطنية : بصيغة : ثقة أو ثقة قوية (المجموعة الثانية)

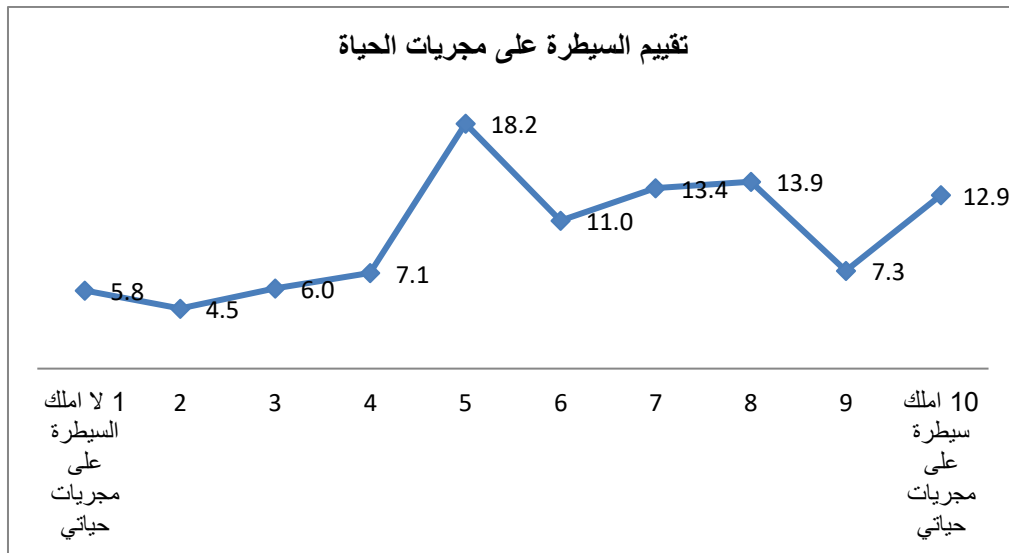


4- الثقة الذاتية في التأثير في واقع ومستقبل المجتمع:

من جانب آخر تبين النتائج بأن عدم اكمال المسار المؤسسي للانتقال السياسي والدستوري كان أدى، وإلى حد ما، إلى استمرارية شخصنة السلطة والادوار السياسية في مستوى التصورات (شخصنة الاحزاب وترقب دور الزعيم المنقذ) . كما أنه وفي سياق تراجع مستويات الثقة في الشرعية التمثيلية (الموقف السلبي من النواب l'antiparlementarisme) يتأكد أيضا ضعف الشرعية المؤسسية القانونية من خلال تمثلات التونسي لدور القانون. على أنه في المقابل ، يبدو مفهوم القانون ،بصفته انتاجا وشأنا مدنيا ،أمرا ثابتا وقيمة ثقيلة ، أمام نسبة حجم من يرون بأنه على القانون أن يكون له طابع ديني. (المقاربة الاصولية للقانون)

وعلى الرغم من تضافر عوامل العزوف الملحوظ عن الانخراط ضمن المنظمات و الاحزاب والموقف السلبي المتنامي ازاء الحياة البرلمانية وظاهرة السياحة الحزبية داخلها، فان ذلك لا يحول ودون اعراب التونسيين على قدرتهم الصريحة في التأثير على مجريات الأمور والأحداث مستقبلا. فعن السؤال حول تقييم السيطرة على مجريات الحياة ، يتضح بأن اغلبية لا تقل عن 78 بالمائة قد عبرت عن موقف ايجابي من القدرة على التأثير تتراوح بين الدرجة 5 (وهي الوسطي) والدرجة 10 (وهي العليا) ، مما يعطي انطباعا بان للمجتمع المستجوب رغبة في الافصاح عن قدرته على أن يكون لاعبا اساسيا لصنع خيارات حياته الخاصة والعامّة مستقبلا ، بعيدا عن الحتميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويعتبر هذا المؤشر ايجابيا من ناحية التعامل الفردي والجماعي مع الخيارات التي تتيحها أو قد تتيحها المرحلة القادمة.

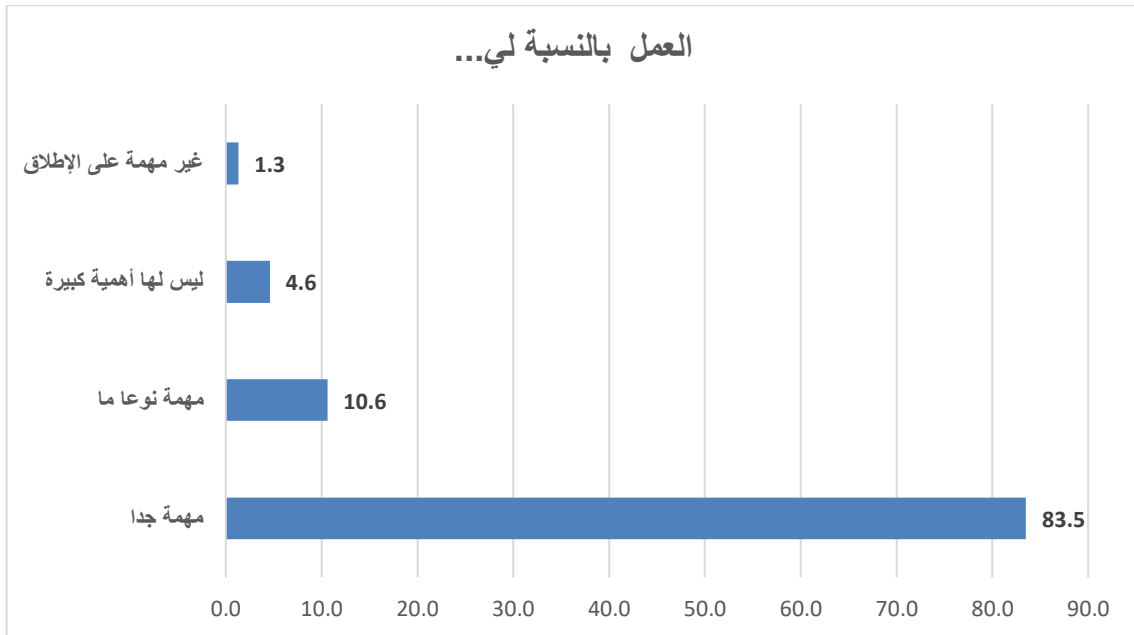
الرسم (13) :



5- العمل وقيمة العمل:

تمثل قيمة العمل جوهر العملية المؤدية الى تحقيق أهداف النجاح . وهي اضافة الى كونها عاملا معدلا في تكوين الهوية الاجتماعية و النفسية وتوازنها، الا أنها قد تعطي أيضا صورة لما يمكن أن يكون عليه المجتمع في المستقبل . ان فكرة أن لا يكون للعمل أهمية كبيرة ، ربما قد نجدها في عدد من المجتمعات ، الا أنها ومنطقيا لا يمكن أن تتجاوز نسبا معينة أو أن يكون اعتبار الترفيه أو اللاعمل أكثر أهمية من حيث النسبة من تلك التي تؤكد على أولوية العمل . في هذا الصدد تؤكد نتائج الاستطلاع توازن هذين المعطيين: اذ في حين تمثل محورية العمل 94 بالمائة (ما بين مهم ومهم جدا) فان اعطاء الاولوية للترفيه يقل في النسبة ببعض النقاط لا أكثر . (80 بالمائة)

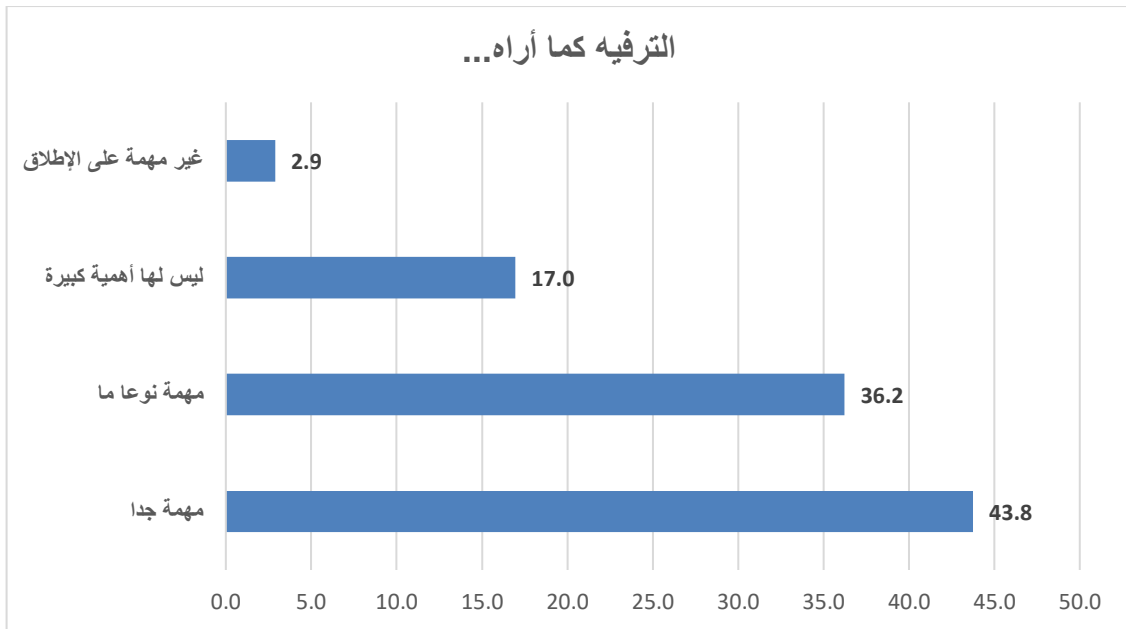
الرسم (14):



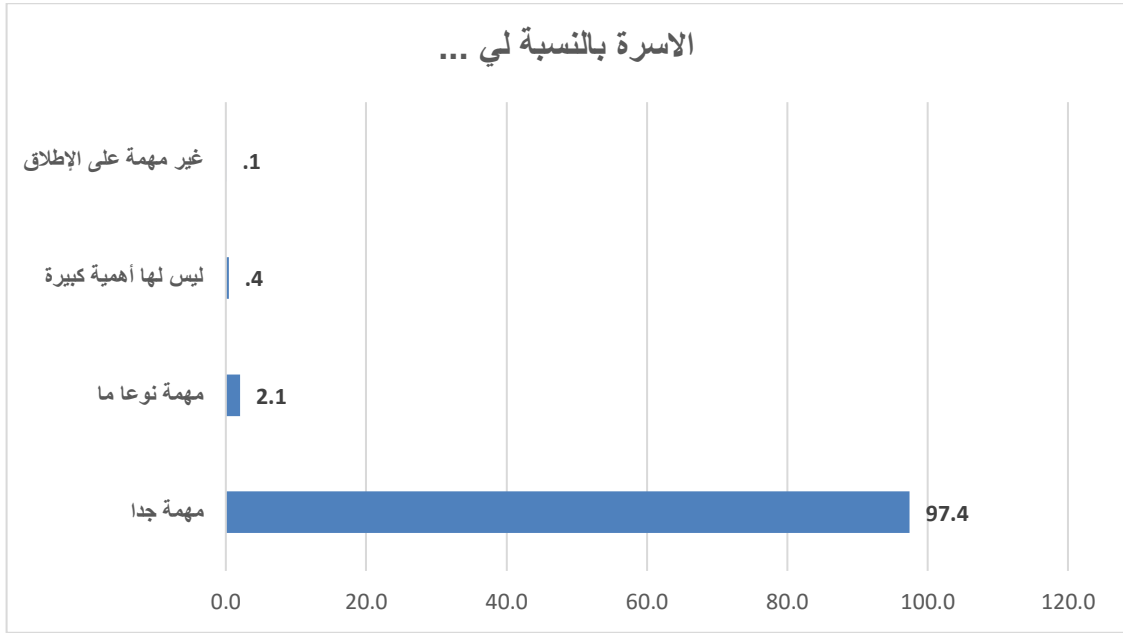
6- الروابط الاجتماعية ونمط العيش:

الى جانب قيمة العمل ، يمثل الترفيه هدفا متتاميا لدى المجتمع المستجوب . وفي هذا الصدد يعرب 80 بالمائة على أهمية الترفيه في سياق نمط العيش المتاح، وهو ما يعتبر اتجاها ثابتا في معظم استجابات القيم. أما وفي مستوى الحياة الخاصة ، وفيما يتعلق عموما بأهمية مؤسسة الأسرة من عدمها، ترى أغلبية (99,6 بالمائة) بأنه تمثل الاسرة شأنًا مهما أو مهما للغاية ، وذلك على الرغم من التغييرات السريعة التي يشهدها النسيج الاجتماعي والاسري في تونس .

الرسم (15):



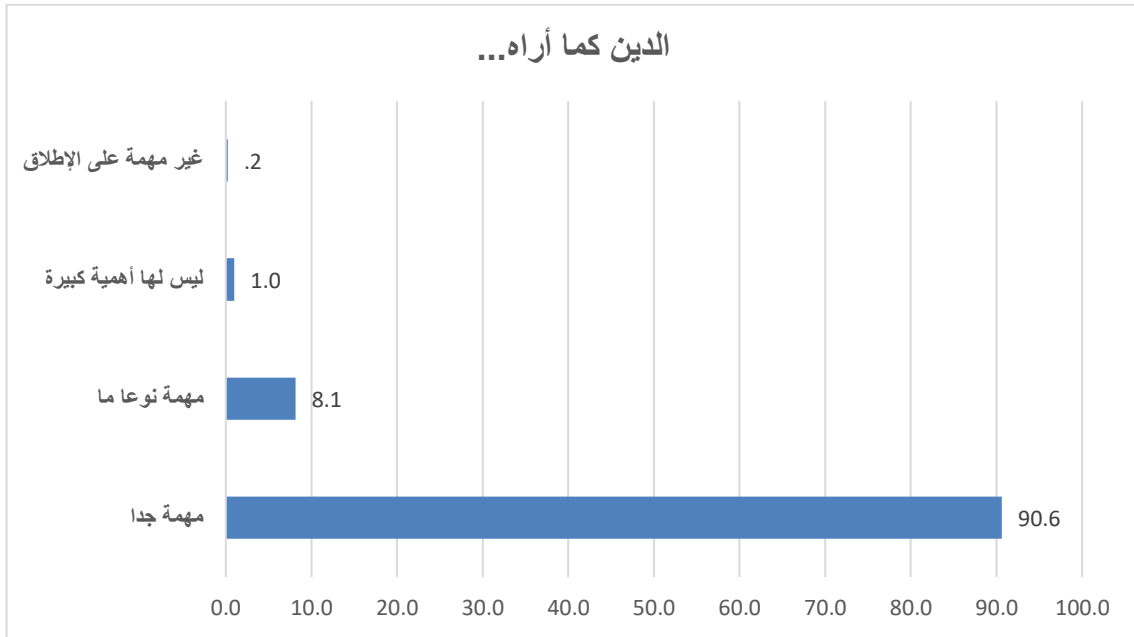
الرسم (16) :



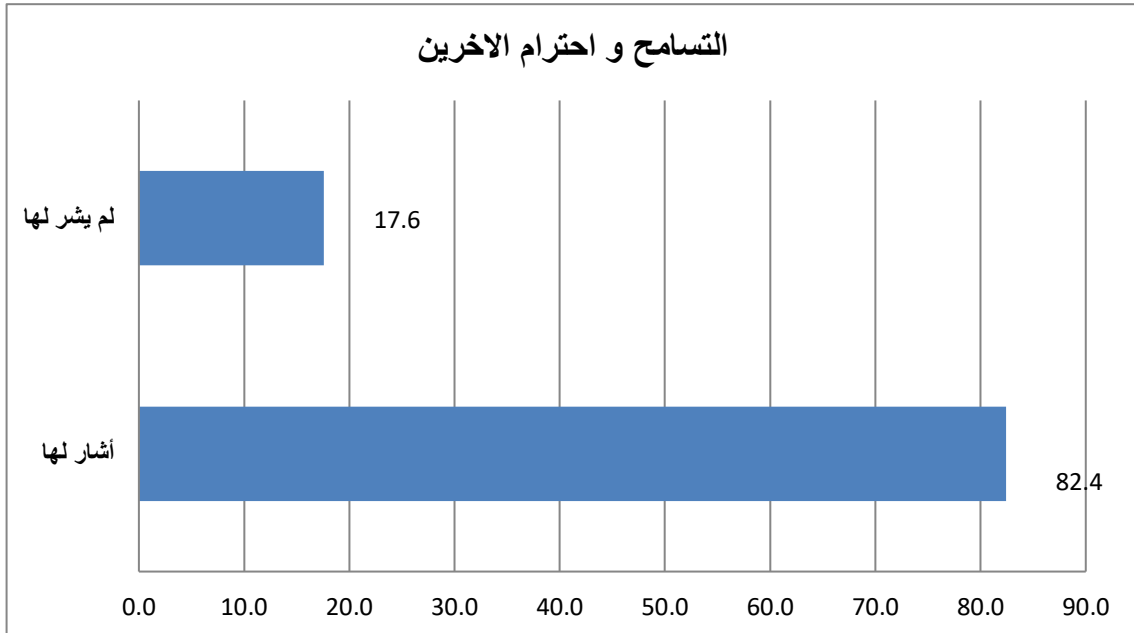
7- العامل الديني:

يمثل العامل الديني ، أحد العوامل الهامة في التصور المجتمعي التونسي من حيث اعتباره مهماً أو شديد الأهمية من قبل 98 بالمائة من فئات المجتمع المستجوب. إلا أن انه وعلى اعتبار أهميته ، فإنه لا يعكس بالضرورة تجارب التدين من عدمه. في المقابل، نجد أن اشتراط وضع القوانين أو النظم الاجتماعية بقواعد أو قوانين دينية لا يتجاوز نسبة 18 بالمائة من فئات المجتمع المستجوب. في ذات السياق تقترن هذه المعطيات وتلك بوجود نسبة 82 بالمائة ممن يرون بان مسألة التسامح هي جد محورية وهامة أو هامة جدا في الحياة الاجتماعية .

الرسم (17) :



الرسم (18) :

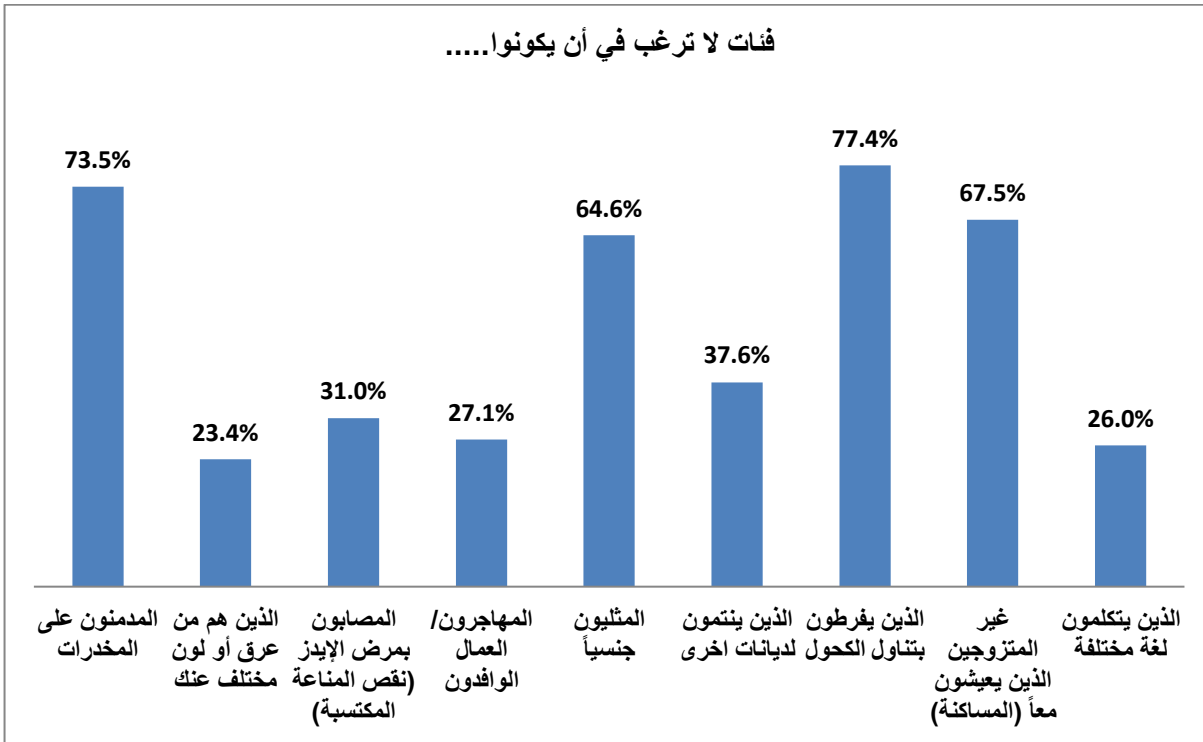


ثانيا : الإشارات الضعيفة Les signaux faibles

1- حدود التسامح:

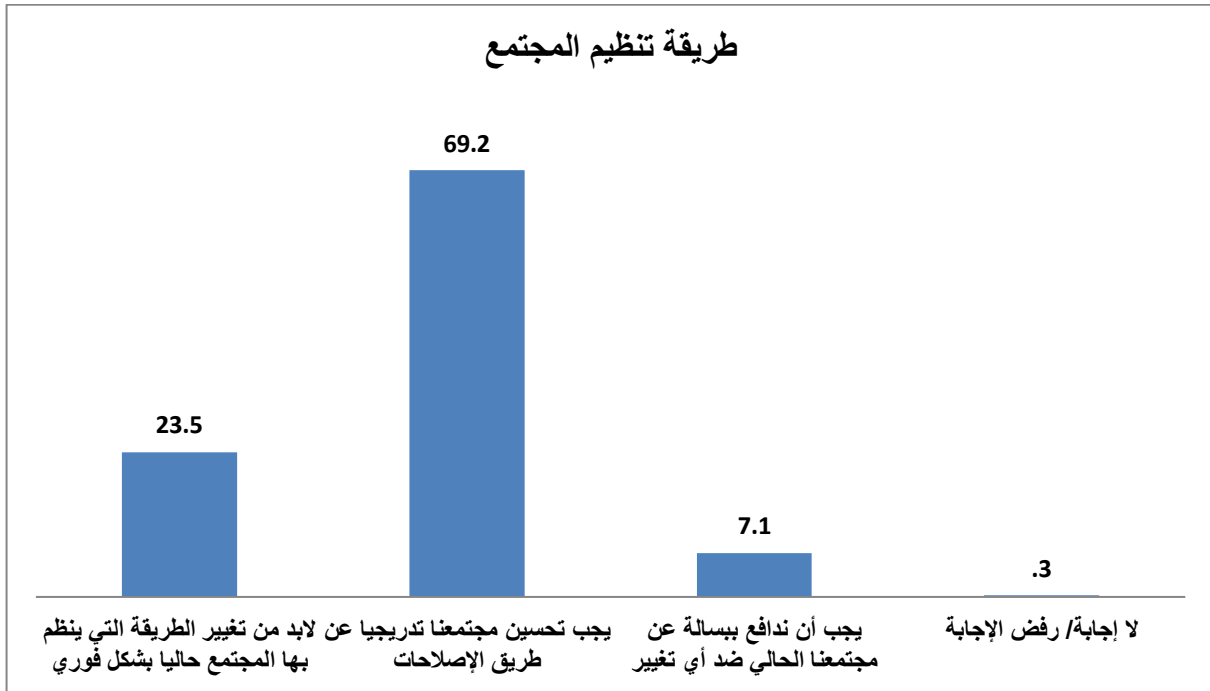
يعتبر التعامل مع ما يمكن اعتباره ظواهر ناتجة عن التهميش الاجتماعي من المسائل المستجدة ضمن الحوار العام . ويمثل عدم التسامح الى جانب عدد من الظواهر الأخرى ، من الإشارات الدالة التي من المهم التنبيه اليها عند قراءة التغييرات الاجتماعية التي هي بصدد الحصول أو التوسع . فحول السؤال: ما هي الفئات التي لا ترغب في أن تكون موجودة ؟ شمل انعدام التسامح بالتوالي وبحسب النسب :

- الفئات التي تستهلك مواد كحولية بشكل مفرط : 77 بالمائة
- الفئات التي تتعاطى مواد مخدرة : 73 بالمائة
- الفئات التي تمارس العلاقات الجنسية خارج اطار الزواج : 67 بالمائة
- المثليون جنسيا : 64 بالمائة
- الفئات التي تنتمي الى ديانات أخرى 37 بالمائة
- المصابون بمرض "السيدا" : 31 بالمائة
- العمال الوافدون والمهاجرون 27 بالمائة
- الذين يتحدثون لغة مختلفة عنك 26 بالمائة
- الذين هم من عرق أو من لون مختلف 23 بالمائة



2- مسارات الاصلاح :

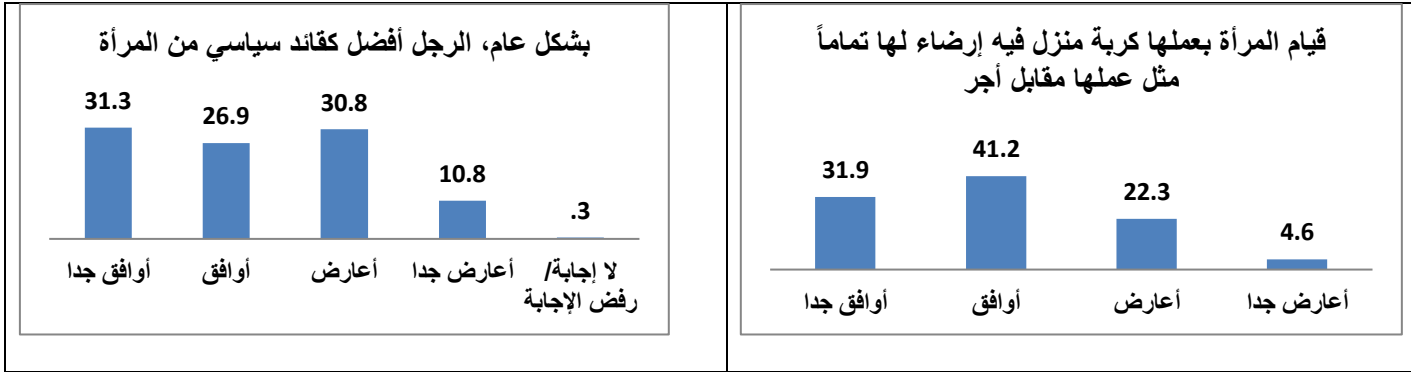
تعتبر فئات المجتمع المستجوب عن الطرق المفضلة لا أحداث التغيير . ويعكس تحديد طريقة التغيير وفق خيارات ثلاثة : المحافظة أو الاصلاح التدريجي أو التغيير الراديكالي السريع ، المواقف التي تعكس مستقبل التغيير في المجتمع. ومن النتائج يتبين بأن طريقة تنظيم وتغيير المجتمع تختلف من حيث الزوايا: فهي من ناحية يمكن أن تكون قائمة على الحفاظ على المجتمع كما هو والدفاع عنه كما هو ، وبالتالي رفض كل تغيير (7 بالمائة) ، كما يمكن أن تكون التغييرات تدريجية ومن خلال الاصلاحات (96 بالمائة)، مثلما يمكن أن تكون راديكالية حاسمة وسريعة 23 بالمائة .



3- دور المرأة في الحياة الخاصة والعامة :

تفيد النتائج بأنه ما بين الافصاح عن مبادئ النوايا بشأن المساواة من ناحية وبين التطبيقات العملية من خلال خيارات العيش المشترك بين الجنسين، توجد فجوات تدعو الى التفكير . ففي مستوى الحياة اليومية نجد للصورة النمطية "الربة البيت" حضورا لافتا بنسبة 73 بالمائة ممن يشبهون عملها بالبيت بالعمل المهني خارجه. في نفس الوقت نجد انشطارا في مستوى المواقف ذات الصلة بالزعامة السياسية للمرأة، حيث يعتبر 41 بالمائة بأن الرجل ليس أفضل من المرأة في القيادة السياسية ، وذلك مقابل 58 بالمائة ممن يرون بأن ذلك هو الصحيح.

الرسوم (21 و 22):

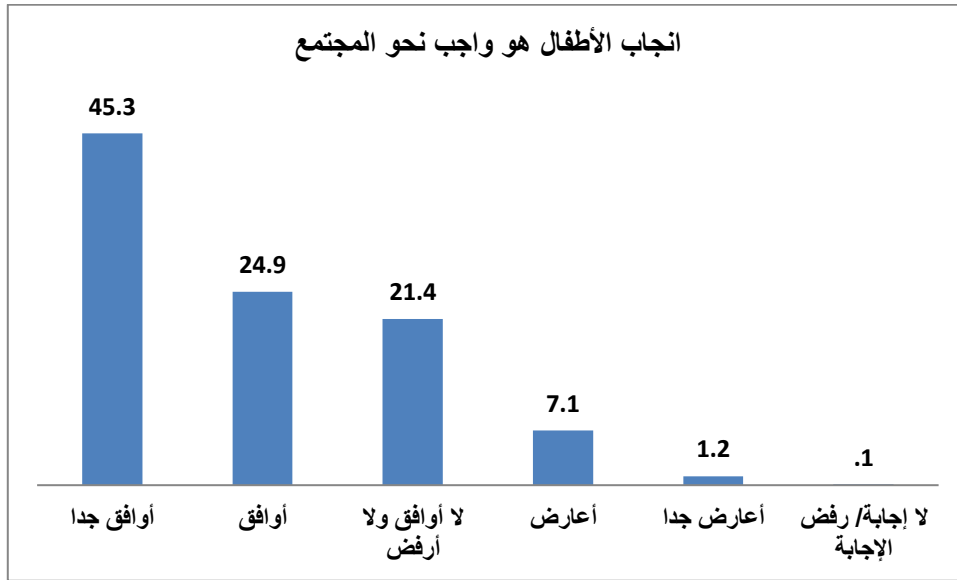


4- العلاقة الانجابية :

على الرغم من أن تونس قد مرت فعليا بالانتقال الديمغرافي منذ بدايات الالفية ، مع ما انعكس ذلك في مستوى تحديث دور العملية الانجابية وعقلنتها باعتبارها شأنًا يهم الفرد والأسرة وحساباتها وقدراتها ، إلا أنه تسجل نتائج الاستطلاع فجوة تصورية تقوم على اعتبار العملية الانجابية واجبا للفرد ازاء المجتمع ككل وذلك بنسبة 70 بالمائة.

انه من الواضح بان اعتبار العملية الانجابية هي عملية اجتماعية وليست فردية نتائج تترتب على مثل هذا التصور وتشمل مستويات الرفاهية الاجتماعية وظروف الرعاية الاسرية وحتى التنشئة والتربية .

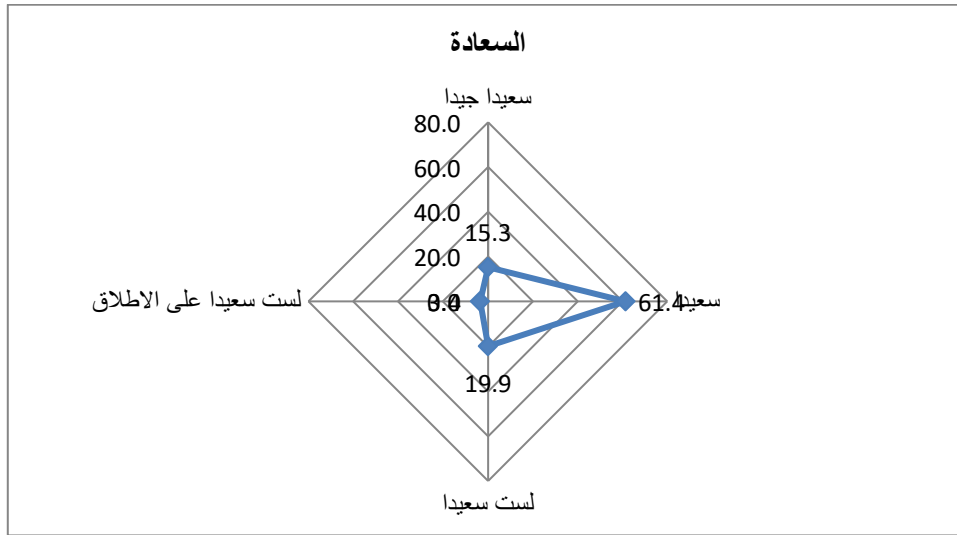
الرسم (23):



5- السعادة الذاتية:

يتداخل مفهوم السعادة، الذي يعبر عنه سؤال: هل أنت سعيد أم لا؟ مع مفهوم الرضى الذاتي على الذات وهو بالتالي أمر غير اجتماعي بالضرورة ولا علاقة له بالتقييمات الموضوعية الاجتماعية العامة. ان ذاتية مفهوم السعادة تتعلق هنا بالتجربة الخصوصية لكل شخص وبعدها النفسي - الاجتماعي ، وليس الاجتماعي المطلق. ويقصد بمصطلح السعادة المتداول في الاستطلاع ، مفهومها العام: انها ذلك الشعور الداخلي بالرضى الذاتي، بحيث ينعكس على الحالة النفسية والمزاجية للشخص، مما يجعله ينظر بشكل إيجابي للحياة وللأشياء، أي أنه عبارة عن ذلك الإحساس الذي يعتبر مضاداً للحزن والكآبة، وبعيداً كل البعد عن التشاؤم والمشاعر والطاقت السلبية. في هذا الصدد يؤكد 15 بالمائة بأنهم سعداء جداً مقابل 61 بالمائة ممن اکتفوا بعبارة أنهم سعداء بشكل عام.

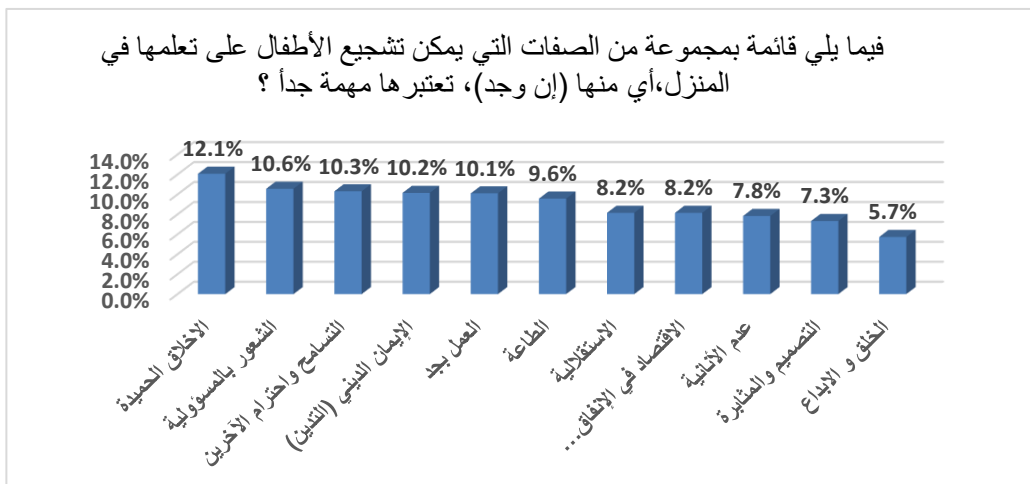
الرسم (24) :



أي جيل للمستقبل ؟:

من خلال عرض مجموعة من الاهداف ومن الخيارات التي لها علاقة بتربية الابناء في المستقبل ، داخل البيت ، يتضح بأن مهارات الابتكار والابداع، وكذلك الاقتصاد في الموارد اي المهارات العملية ، هي في آخر اهتمامات الفئات المستجوبة (5 بالمائة) . في المقابل فإن تربية المستقبل هذه تتمحور حول مبادئ عامة حيث تأتي الاخلاق في أعلى نسبة (12 بالمائة). وكذلك الشعور بالمسؤولية والتسامح والايمان الديني ، مما يعطي انطبعا بان الاولياء باتو يدركون جيدا بان مجال الاعداد للمهارات العملية والابتكار هو شأن المحيط الثاني ، اي المدرسة .

الرسم 25 :

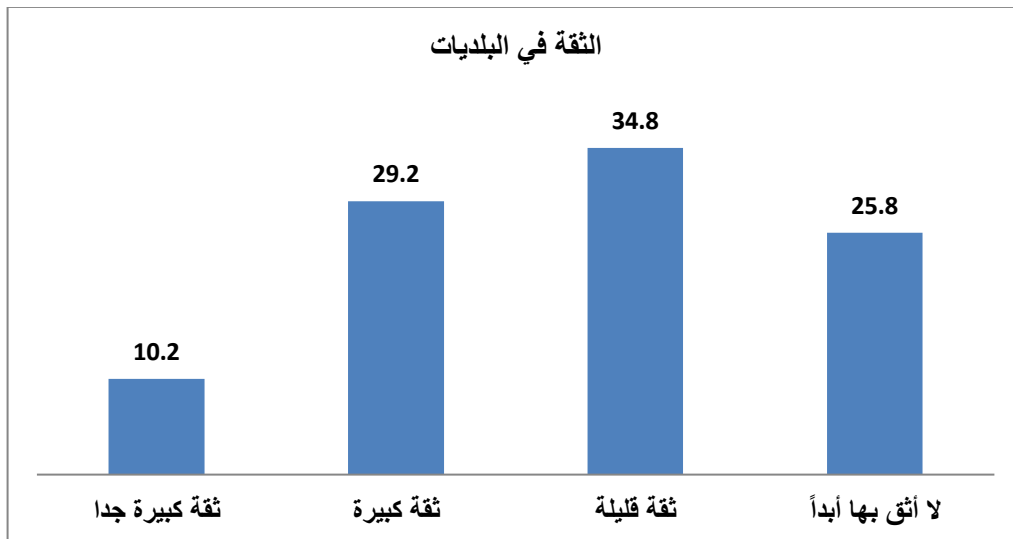


ثالثا: الاتجاهات الصاعدة Les tendances émergentes

1- ثقة متصاعدة في البلديات :

على الرغم من النظرة السلبية السائدة ازاء السلط التنفيذية والتشريعية ، تؤكد النتائج تحسنا طفيفا لصورة المجالس البلدية وللبلديات ، حتى وان كان ذلك مختلفا من ولاية الى أخرى . يعكس هذا التطور ظهور ديناميكيات تفاؤل في التمثيل المحلي بخلاف التمثيل المركزي. الا أنه يحمل وفي نفس الوقت احتمالات قوية مستقبلا لتجدد النخب. في هذا الصدد تمثل الثقة في البلديات ما يقارب 75 بالمائة، وهو مستوى مهم للغاية وله دلالاته

الرسم (26) :



2- أكبر المخاوف :

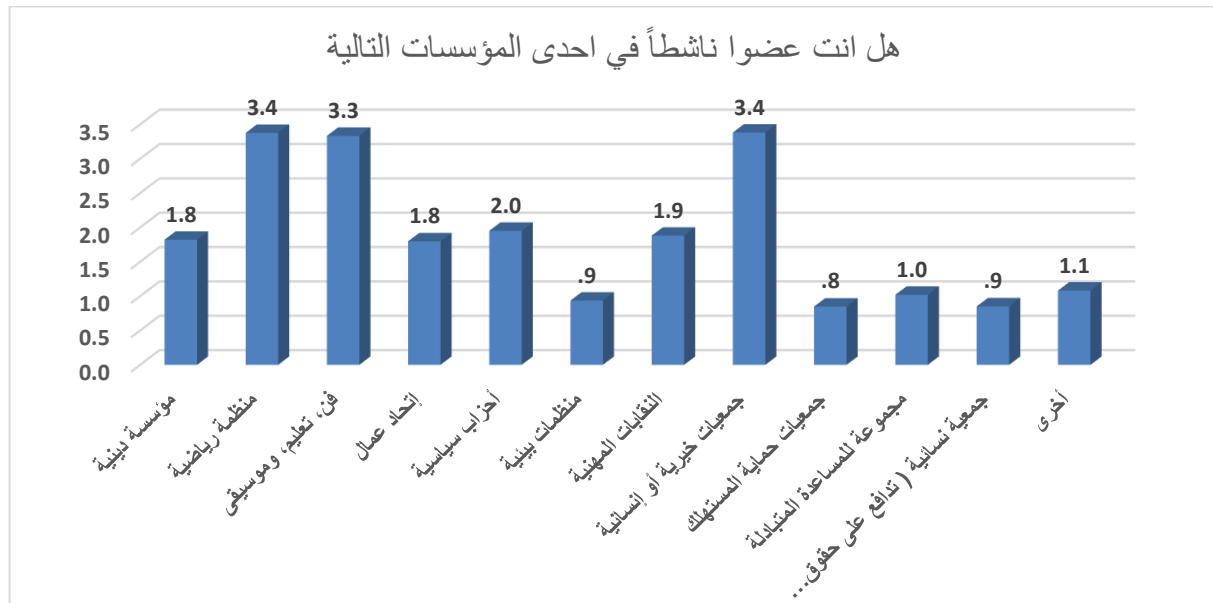
ليست الاتجاهات الصاعدة ايجابية بالضرورة ، فهي تشمل ايضا المخاوف الجديدة للتونسيين . فعن السؤال حول أكبر ما يعتبره التونسيون مصدرا لمخاوفهم ، لم يتردد ما يقارب 72 بالمائة من اعتبار أن تات الخوف من كونهم قد لايجدون مستقبلا اين يدرسون بناتهم وابنائهم. ويميل هذا الرقم مشكلتين مزدوجتين: فهو يعكس فكرة أن الحراك الاجتماعي والنجاح من خلال التعليم يكاد يكون مسألة مستحيلة خاضرا الا انه يحيل ذلك ايضا على المستقبل.

3- ارتفاع الانتظارات :

كما تؤكد النتائج بأن انتظارات الفئات الشبابية ونتيجة لارتفاع معدلات التعليم ، والهجرة ، باتت تتزايد تحت وقع ما يعرف بالانتظارات الصاعدة Raising expectations وتشكل ادارة هذه الانتظارات من أهم المشكلات المطروحة بين الاجيال ، على الرغم من وجود قناعة لدى الفئات المستجوبة مفادها وجود تطور في مستوى الاوضاع الاجتماعية مقارنة بتجربة الجيل السابق أو جيل الاباء كمؤشر لاشتغال ايجابي لمحرك المصعد الاجتماعي بين جيلين ، حتى وان كان هذا المصعد قد تعطل بشكل جزئي اليوم ، وباتت منافذه محصورة في القطاع الخاص والهجرة .

4- ملامح المشاركة المدنية:

من المؤشرات المهمة أيضا ما يتعلق بنوعية المؤسسات المدنية التي تحظى بمشاركة أكبر. وفي هذا الصدد تلتقي الجمعيات الخيرية من حيث الاقبال على العضوية النشطة مع الجمعيات الرياضية، ثم وفي رتبة موالية مع جمعيات الفن والتعليم.



ملخص

على مستوى الحاجات الأساسية : تؤكد النتائج أهمية القطاعات الثلاثية المركزية متمحورة في الخدمات الصحية والتعليمية والامن . على أنه وفي مستوى التوفير تؤكد النتائج سيطرة ثقافة أقرب الى مفهوم الدولة الرعائية، ولكن من دون التعرض الى مسألة الموارد المتاحة . في نفس الوقت ، تعتبر تلك الحاجات الأساسية بمثابة المقوم الاساسي للديمقراطية والتي لا تقتصر في نظر الاغلبية على عملية التصويت والانتخاب

على مستوى الروابط الاجتماعية : يؤكد المستجوبون على أهمية الروابط الاجتماعية Les liens sociaux بكل مكوناتها بدءا بأهمية الاسرة والصدقات ، وفي نفس الوقت ينقسم الرأي العام بخصوص مسائل حقوقية عديدة ، لا سيما المتصلة منها بالحريات الفردية.

على المستوى السياسي - الاداري : تؤكد النتائج تزايد أهمية سلط المحايثة La proximité والقرب ، مثل البلديات مقابل السلط المركزية بكل اصنافها. كما تؤكد ايضا على وجود انعدام الثقة التي تصل مستوى التحدي والقطع في مواجهة سلطات البعد ، بما في ذلك البرلمان والبرلمانيين. هذا الشعور بانعدام الثقة ازاء البرلمان الذي يمكن ان يوضع في خانة ما يعرف ب: antiparlementarisme يبرز ايضا من خلال الموقف من الاحزاب والتي تسجل شعبيتها تراجعا . هذا التراجع يشمل ايضا المنظمات بكل اصنافها على الرغم من تزايد الحركات الاجتاجية .

على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي : تؤكد نتائج الدراسة إعطاء الاولوية للبعد الاجتماعي من دون أن يكون ذلك بالضرورة على حساب كل من البعدين الاقتصادي والسياسي . وتبدو الاجندة الاجتماعية

بمثابة أجندة المستقبل المنظور مما يعطى انطبعا بان اعادة الثقة في المشاركة السياسية وفي الادوار السياسية لا يمكن ان يكون الا من خلال معالجة جوهرية وحاسمة للمسائل الاجتماعية المطروحة.

على مستوى المشاركة والانخراط: يختلف مستوى الانخراط في المنظمات عن الرغبة المستمرة في المشاركة. وفي حين يعكس العزوف عن الانخراط ظاهرة قائمة الذات ، بما في ذلك الانخراط ضمن المؤسسات المدنية والنقابية والسياسية ، فانه يتسم المجتمع بتحركات احتجاجية قطاعية (غالبا مؤطرة مدنيا بشكل لاحق) مما يعطي انطبعا بسيطرة ما اصبح يعرف بالطائفية القطاعية le corporatisme.

كما تجدر الاشارة الى الاعراض عن الانخراط ضمن المنظمات ليس هنا مؤشرا ملازم عن العزوف عن المشاركة والتصويت أو عن المشاركة في الاعمال الاحتجاجية التلقائية، المنظمة منها وغير المنظمة.

